

قال بعض الافاضل

مررت على المروة وهي تليل فقلت قيام تتخوت الغنائة
 فقال كيف لا يبي واهلي جميعا دون خلق الله ما اقرا
 في الباطن وهو ما عدا الظاهر المذكور ولو في رقيق لان
 نقص قيمته غير محقق غالباً وبه فارق الزيادة علي عن مثل الما
 فانه لا يتعب وان قلت لتحقق النقص اي نقص ماله اه
 عدل في الرواية وهو حكم البالغ العاقل ولو كان عبد او امرأة ولا
 تكفي التجربة وكذا في العطن كاستغفار الله وتكفي معرفة نفسه
 ان كان عارفاً ويكفي تصديق غير العدل كالغاسق والكافر اذا وقع
 في القلب صدقة فالمدار على التصديق لا العدة ولو يتم وصي
 بدون ذلك لزمته الاعادة وان وجد الطبيب بعد ذلك والخبر
 بخبرته قبلها ولا يحتاج في اخبار الطبيب الي كل وصو ومثلاً
 مالم يحتمل فيه عدم الضرر فيجب سؤاله فلو عارض طبيباً
 فاكثر قدم الموثق فان تاولا قدم الاكثر عدد افان تاولا فظنوا
 كما في الاخبار بتخص الماسم على البهجة حيوان محتمل ولو
 او مستامنا او معاهدا او بهيمة فخرج المرئد وتاريخ الصلاة
 والحري والخزير فلا يجوز صرف الما اليه ومحت بعضهم جواز صرفه اليه
 ان احتاج المحترم اليه كان يكون خادماً ولم يستغن عنه في المستقبل
 فله ان يدخل بل يجب عليه بحريم الوصية سوا ذلك وجوده في غله
 ام لا حيث لم يتحققه وعبارع بعضهم وان وصي الما في عذلو وصلوا
 الي الما وفضلت معهم فضلة هل يجب عليهم القضاء ام لا ينظر ان قروا
 علي انفسهم واسرعوا اليه ولو لم يقع ذلك يفضل شي لم يقضوا والا بان
 ساروا على العادة ولم يقروا فاقضوا اي الصلاة الاخير من الما نقل عن
 لكن قال قال والوجه الوعيد انه يقضى كل صلاة لانه يصدق عليه التمسك
 لها مع وجود ما هذا اذا كان الماستر كما ينهم والالتصبي صاحب الما قطعاً

قال بعض الافاضل
 مررت على المروة وهي تليل
 فقال كيف لا يبي واهلي
 جميعا دون خلق الله ما اقرا
 في الباطن وهو ما عدا الظاهر
 المذكور ولو في رقيق لان
 نقص قيمته غير محقق غالباً
 وبه فارق الزيادة علي عن مثل
 الما فانه لا يتعب وان قلت
 لتحقق النقص اي نقص ماله اه
 عدل في الرواية وهو حكم البالغ
 العاقل ولو كان عبد او امرأة ولا
 تكفي التجربة وكذا في العطن
 كاستغفار الله وتكفي معرفة
 نفسه ان كان عارفاً ويكفي
 تصديق غير العدل كالغاسق
 والكافر اذا وقع في القلب
 صدقة فالمدار على التصديق
 لا العدة ولو يتم وصي بدون
 ذلك لزمته الاعادة وان وجد
 الطبيب بعد ذلك والخبر بخبرته
 قبلها ولا يحتاج في اخبار
 الطبيب الي كل وصو ومثلاً
 مالم يحتمل فيه عدم الضرر
 فيجب سؤاله فلو عارض طبيباً
 فاكثر قدم الموثق فان تاولا
 قدم الاكثر عدد افان تاولا
 فظنوا كما في الاخبار بتخص
 الماسم على البهجة حيوان
 محتمل ولو او مستامنا او
 معاهدا او بهيمة فخرج المرئد
 وتاريخ الصلاة والحري
 والخزير فلا يجوز صرف الما
 اليه ومحت بعضهم جواز
 صرفه اليه ان احتاج المحترم
 اليه كان يكون خادماً ولم
 يستغن عنه في المستقبل فله
 ان يدخل بل يجب عليه بحريم
 الوصية سوا ذلك وجوده في
 غله ام لا حيث لم يتحققه
 وعبارع بعضهم وان وصي
 الما في عذلو وصلوا الي الما
 وفضلت معهم فضلة هل يجب
 عليهم القضاء ام لا ينظر ان
 قروا علي انفسهم واسرعوا
 اليه ولو لم يقع ذلك يفضل
 شي لم يقضوا والا بان ساروا
 على العادة ولم يقروا فاقضوا
 اي الصلاة الاخير من الما
 نقل عن لكن قال قال والوجه
 الوعيد انه يقضى كل صلاة
 لانه يصدق عليه التمسك لها
 مع وجود ما هذا اذا كان
 الماستر كما ينهم والالتصبي
 صاحب الما قطعاً

وقال بعض الافاضل
 مررت على المروة وهي تليل
 فقال كيف لا يبي واهلي
 جميعا دون خلق الله ما اقرا
 في الباطن وهو ما عدا الظاهر
 المذكور ولو في رقيق لان
 نقص قيمته غير محقق غالباً
 وبه فارق الزيادة علي عن مثل
 الما فانه لا يتعب وان قلت
 لتحقق النقص اي نقص ماله اه
 عدل في الرواية وهو حكم البالغ
 العاقل ولو كان عبد او امرأة ولا
 تكفي التجربة وكذا في العطن
 كاستغفار الله وتكفي معرفة
 نفسه ان كان عارفاً ويكفي
 تصديق غير العدل كالغاسق
 والكافر اذا وقع في القلب
 صدقة فالمدار على التصديق
 لا العدة ولو يتم وصي بدون
 ذلك لزمته الاعادة وان وجد
 الطبيب بعد ذلك والخبر بخبرته
 قبلها ولا يحتاج في اخبار
 الطبيب الي كل وصو ومثلاً
 مالم يحتمل فيه عدم الضرر
 فيجب سؤاله فلو عارض طبيباً
 فاكثر قدم الموثق فان تاولا
 قدم الاكثر عدد افان تاولا
 فظنوا كما في الاخبار بتخص
 الماسم على البهجة حيوان
 محتمل ولو او مستامنا او
 معاهدا او بهيمة فخرج المرئد
 وتاريخ الصلاة والحري
 والخزير فلا يجوز صرف الما
 اليه ومحت بعضهم جواز
 صرفه اليه ان احتاج المحترم
 اليه كان يكون خادماً ولم
 يستغن عنه في المستقبل فله
 ان يدخل بل يجب عليه بحريم
 الوصية سوا ذلك وجوده في
 غله ام لا حيث لم يتحققه
 وعبارع بعضهم وان وصي
 الما في عذلو وصلوا الي الما
 وفضلت معهم فضلة هل يجب
 عليهم القضاء ام لا ينظر ان
 قروا علي انفسهم واسرعوا
 اليه ولو لم يقع ذلك يفضل
 شي لم يقضوا والا بان ساروا
 على العادة ولم يقروا فاقضوا
 اي الصلاة الاخير من الما
 نقل عن لكن قال قال والوجه
 الوعيد انه يقضى كل صلاة
 لانه يصدق عليه التمسك لها
 مع وجود ما هذا اذا كان
 الماستر كما ينهم والالتصبي
 صاحب الما قطعاً

اخر الوقت اي بان يقضى منه وقت بيع الصلاة كلها وطهرها فيه
 وصورة المسألة ان يكون الحبل يغلب فيه فقد الما والواجب التاخير
 وان خرج الوقت وهذا كله ان اراد الاقتصار على صلاة واحدة فان
 صلاها بالتميم اول الوقت ثم اعادها اخره مع الكمال انما العافية في حراز
 الفضيلة وقولهم الصلاة بالتميم لا يتخرب اعادتها بالوضو بحله
 فيمن لا يرجو الما بعد بقرينة فسلكوا كلامهم والغرق بين من يرجو
 وبين من لا يرجو ان تعاطى الصلاة مع رجاء الما ولو عليه بعد نقص
 فتدبت الاعادة بخلاف تعاطيها مع عدم رجاء الما اصلاً فلا يقضى
 فيه فلم يطلب له اعادة والتخص ان محل افضلية التاخير شرط
 باربعة شروط ان يتيقن الما اخر الوقت بحيث يسع الظم والصلاة
 وان يكون المحل يغلب فيه العقد ويستوي الامران وان يريد
 الاقتصار على صلاة واحدة وان لم يقترن التقديم بخروجها عنه
 فان تعلق افضله ولا يجوز ان يتعده في منزله على المعتمد عند
 مرخا فلما لم يتم البهجة لا يبلغ منها اي من الصلاة بالتميم اوله
 لان تاخير الصلاة الي اخر الوقت جائز مع العترة على اذها اوله
 ولا يجوز التيمم مع العترة على الوضوء البهجة وهو بيان للالكه
 وان دللنا اي وجود الما عدمه تنازعه ظن ويتيقن اوتيا
 الما وان لم يحدث مرض وخرج عما ذكره صلاص يسر ووجع
 خرس وحمي فانه لا يتيمم له ويجوز له مجرد التمسك حاله الاستعمال
 في عضو بجم اوله وكسرهما ظاهراً يتيمم فقطعه في الرقعة
 او الحاربة بخلاف ما اذا استحق قطعه فودرج العفو عنه فودرجه
 من غير لونه كصغرتا وواحدة او نحوها في هذه استحقاق
 اي ضوئها كالتيمم وتروا في وجب تزيده كالسنة المهنة
 ويقع الما اوله وحكي كسر وهو الخدعة للهوه بصم الميم وفتحها
 وهي صفة يطلع المتعلق بها وهي المن اما قبله جلا او معدومة
 او النقص

وقال بعض الافاضل
 مررت على المروة وهي تليل
 فقال كيف لا يبي واهلي
 جميعا دون خلق الله ما اقرا
 في الباطن وهو ما عدا الظاهر
 المذكور ولو في رقيق لان
 نقص قيمته غير محقق غالباً
 وبه فارق الزيادة علي عن مثل
 الما فانه لا يتعب وان قلت
 لتحقق النقص اي نقص ماله اه
 عدل في الرواية وهو حكم البالغ
 العاقل ولو كان عبد او امرأة ولا
 تكفي التجربة وكذا في العطن
 كاستغفار الله وتكفي معرفة
 نفسه ان كان عارفاً ويكفي
 تصديق غير العدل كالغاسق
 والكافر اذا وقع في القلب
 صدقة فالمدار على التصديق
 لا العدة ولو يتم وصي بدون
 ذلك لزمته الاعادة وان وجد
 الطبيب بعد ذلك والخبر بخبرته
 قبلها ولا يحتاج في اخبار
 الطبيب الي كل وصو ومثلاً
 مالم يحتمل فيه عدم الضرر
 فيجب سؤاله فلو عارض طبيباً
 فاكثر قدم الموثق فان تاولا
 قدم الاكثر عدد افان تاولا
 فظنوا كما في الاخبار بتخص
 الماسم على البهجة حيوان
 محتمل ولو او مستامنا او
 معاهدا او بهيمة فخرج المرئد
 وتاريخ الصلاة والحري
 والخزير فلا يجوز صرف الما
 اليه ومحت بعضهم جواز
 صرفه اليه ان احتاج المحترم
 اليه كان يكون خادماً ولم
 يستغن عنه في المستقبل فله
 ان يدخل بل يجب عليه بحريم
 الوصية سوا ذلك وجوده في
 غله ام لا حيث لم يتحققه
 وعبارع بعضهم وان وصي
 الما في عذلو وصلوا الي الما
 وفضلت معهم فضلة هل يجب
 عليهم القضاء ام لا ينظر ان
 قروا علي انفسهم واسرعوا
 اليه ولو لم يقع ذلك يفضل
 شي لم يقضوا والا بان ساروا
 على العادة ولم يقروا فاقضوا
 اي الصلاة الاخير من الما
 نقل عن لكن قال قال والوجه
 الوعيد انه يقضى كل صلاة
 لانه يصدق عليه التمسك لها
 مع وجود ما هذا اذا كان
 الماستر كما ينهم والالتصبي
 صاحب الما قطعاً

قال